

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 9 أغسطس 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5789)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 الإمارات.. ازدهار تنموي وجاذبية للعيش

الإمارات اليوم

03 التوعية بقانون مكافحة التمييز

تقارير وتحليلات

04 في ظل التظاهرات الساخطة ضد العملية السياسية في العراق.. هل

سينجح حيدر العبادي في إجراء إصلاحات سياسية؟

05 «واشنطن بوست»: أهداف أوباما المرّة بشأن إيران

06 باحث أمريكي: المشكلات القانونية للحرب الإلكترونية أكبر بكثير مما

كنا نعتقد

شؤون اقتصادية

07 روسيا والسعودية تبحثان آفاق التعاون الاقتصادي المشترك

من إصدارات المركز

08 في البحث عن القوة الناعمة: هل للرأي العام الخارجي أهمية في

السياسة الخارجية الأمريكية؟



الإمارات.. ازدهار تنموي وجاذبية للعيش

ما ذكرته العديد من التقارير الاقتصادية الدولية، خلال الفترة الأخيرة، ينطوي على تأكيد صريح لأهمية النموذج التنموي لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي باتت مركزاً مميزاً للأعمال على المستويين الإقليمي والعالمي، ووجهة مفضّلة لشريحة كبيرة من سكان المنطقة والعالم أيضاً للعيش والعمل، ولاسيّما أن هذه التقارير لم تغطّ الجوانب المتعلقة بالنمو الاقتصادي الكمي في الدولة فقط، بل تناولت مظاهر التنمية الشاملة والمستدامة فيها أيضاً؛ فقد ذكرت «وحدة الإيكونوميست إنتلجانس»، في تقريرها الشهري الأخير، أن دولة الإمارات العربية المتحدة بعد أن حققت نمواً اقتصادياً كبيراً خلال عام 2014، تتجه إلى إطلاق العديد من المشروعات الجديدة في القطاعات المختلفة؛ لتعزيز مكانتها بصفقتها مركزاً مالياً ووجهة للتجارة والنقل والسياحة، التي تُعدّها أمراً حيوياً لنموها وتنوعها الاقتصادي. وفي الإطار نفسه، ذكرت مؤسسة «بيزنس مونيتور إنترناشيونال» أن «دولة الإمارات العربية المتحدة تستعد لإطلاق المرحلة الثانية من قرارها الوطني، وتوسعة المزيد من مشروعات النقل والموانئ في إطار برنامج تطوير بنيتها التحتية»، وتوقعت المؤسسة أن تنمو مبيعات التجزئة في الإمارات بما يقدر بنحو 33% خلال العام الجاري؛ مقارنة بمستواها قبل خمس سنوات مضت.

وحصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى بصفقتها وجهة مفضّلة للعيش والعمل بالنسبة إلى الشباب في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفق نتائج استطلاع الرأي الدوري، الذي تجريه مؤسسة «أصداء بيرسون مارستيلر»- ينطوي على أهمية كبيرة بالنسبة إلى الإمارات، ليس فيما يتعلق بازدهارها الاقتصادي، وتمكّنها من توليد فرص العمل الواعدة، وتوفير سبل العيش الكريم لسكان فقط، لكن أيضاً فيما يؤكد به أن الإمارات تُعدّ الآن نموذجاً للمجتمع المستقر والآمن، الذي يزخر بالتنوع الثقافي، ويتمتع بالتعايش والتسامح وسيادة القيم الإيجابية في التعامل اليومي بين أبناء الجنسيات المختلفة الذين يعيشون فيه، ويمثل ذلك كُله مصدراً للإلهام والتطلّع لدى الكثيرين من الشباب، ليس في عالمنا العربي فقط، بل في دول العالم أجمع أيضاً.

ويعزّز عزم حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على مواصلة مسيرة التنمية والازدهار، عبر تنفيذ المزيد من المشروعات التنموية الكبرى، كما ورد في تقارير المؤسسات الدولية، موقعها في سلّم الترتيبين الإقليمي والعالمي، سواء في كونها مركزاً إقليمياً ودولياً للأعمال، أو وجهة مفضّلة للعيش والعمل لدى شباب العالم وسكانه. وجدير بالذكر أن تمكّن دولة الإمارات العربية المتحدة من الترتيب على قمة تصنيف الدول المفضّلة للعيش والإقامة لدى الشباب العربي للعام الرابع على التوالي، وفق تصنيف «أصداء بيرسون مارستيلر»، هو خير دليل على أنها ستظل نموذجاً للتفاعل البناء بين القيادة والشعب، ذلك التفاعل الذي ترجمه مظاهر التقدير والاعتزاز المتبادل، والجهود المستمرة من جانب القيادة الرشيدة لتوفير مقومات الحياة الكريمة، والارتقاء بأوضاع المواطنين في المجالات كافة.

إن تعدّد أوجه الاستقرار الذي تنعم به دولة الإمارات العربية المتحدة على المستويات كافة، المتمثلة في مظاهر الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي والاقتصادي والتطور المجتمعي والثقافي، في ظل بيئة إقليمية ودولية مضطربة، يزيد من ترسيخ مكانتها بصفقتها واحة أمن وسلام يتطلّع إليها الشباب وفئات السكان كافة، سواء من الدول العربية، أو من دول العالم كافة. ولم تتحقق هذه المظاهر من فراغ، بل هي نتيجة منطقية للمشروع النهضوي الذي تبناه الدولة، من خلال سياسات وبرامج وخطط عملية لا تستجيب لتطلّعات الحاضر فقط، وإنما تنظر بعيداً إلى المستقبل، وتحرص على توفير كل ما من شأنه تحقيق استدامة التنمية الشاملة.

التوعية بقانون مكافحة التمييز

ما يبعث على التفاؤل والاطمئنان على حاضر المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة ومستقبله الزاهر، هو ذلك التفاعل الحي مع التشريعات والقوانين والقرارات التي تسنّها القيادة الرشيدة في المجالات كافة، ليس آخرها ظاهرة التفاعل الشعبي والرسمي مع قانون «مكافحة التمييز والكرهية» الذي أصدره قائد الشعب والدولة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله - في يوليو الماضي.

فمنذ اليوم الأول لصدور القانون، ازدحمت وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام كافة بالتعبير عن أهمية هذا القانون وأبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية وتداعياته من قبل المواطنين، ليس لأنه معني بأمن شعبنا وأمتنا وحسب، بل لكونه يمثل أحد أرقى صمامات الأمان للحفاظ على روح وجوهر الإنسانية والمدنية أيضاً التي ينشدها كل مجتمع حي يتطلع إلى الرقي والتقدم والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص والحب والسلام.

لقد انشغل اهتمام وسائل الاتصال العالمية والمرجعيات الفكرية والسياسية والفقهية لدى الأمة والعالم بهذا القانون، بالدرجة ذاتها من الاهتمام الذي حظي به هذا القانون، وذلك لسبب بسيط، هو أن القانون يؤسس لتنشئة اجتماعية وسياسية سوية في التعامل اليومي بين أفراد المجتمع، فالسنوات الأخيرة من العقد الماضي بكل ما شهدته المنطقة والعالم، من أحداث دامية ومؤسفة ومأساوية راح ضحيتها الملايين من القتلى والجرحى والمهجرين والنازحين، وتعطلت جهود التنمية في بلدانهم إلى أجل غير مسمى، كل ذلك كان بسبب أفكار التطرف والتمييز والكرهية والعنف والإرهاب، وبسبب الحاضنات الفكرية والبيئات الملوثة بأفكار الجماعات الدينية السياسية.

لقد استمعنا إلى خطب أئمة المساجد الأفاضل في صلاة الجمعة المباركة، وفي جميع مساجد الدولة، وهم يشرحون ويفصلون هذا القانون، الذي استمد قوته وصلابته وأسسّه المتينة من الرسالة السمحة لديننا الحنيف ومبادئه القائمة على الحق والعدل والمساواة، ومن خصوصية الثقافة الإماراتية في التراحم والتسامح والإيثار، فضلاً عن قوانين حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي نصت عليها مواثيق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، والمنظمات الدولية الأخرى، الأمر الذي قاد، منذ صدور قانون «مكافحة التمييز والكرهية»، العديد من المفكرين إلى دعوة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني القانونية إلى الاقتداء بدولة الإمارات العربية المتحدة وسنّ نظير له في بلدانهم، وتأسيس مرجعية فكرية واجتماعية لشعوبهم.

ومن المهم هنا التذكير بأنه من أجل تطبيق هذا القانون على الوجه الأمثل، فإن من الضروري الاهتمام بالجانب التوعوي والتثقيفي، ويتعيّن على الجهات المعنية في الدولة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والخاصة، ولاسيما المؤسسات التعليمية تضمين بعض المساقات الدراسية في مختلف المراحل، لتوضيح أهمية القانون وشرح مواده وأبعاد تنفيذه على المجتمع. ولا يمكن أن يغفل في هذا الإطار، الدور الذي يجب أن تضطلع به مؤسسات المجتمع الأخرى وأجهزته، وعلى رأسها وسائل الإعلام وجمعيات النفع العام والمراكز البحثية، فيما يمكن أن تقوم به من حملات توعية بهذا القانون وفوائده على المجتمع الإماراتي وتماسكه، وهذا ما أكدّه بالفعل الدكتور أنور محمد قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، في تصريحه، مؤخراً، عندما قال على حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «الخطوة الطبيعية القادمة تفرغ قيم التسامح والتعايش الحضارية والواردة في قانون مكافحة التمييز والكرهية في مناهجنا الدراسية وحلقات مجتمعية». هذا فضلاً عن الندوات والمحاضرات التي تناولت بالعرض والتحليل الأبعاد المختلفة للقانون خلال الفترة الماضية، والمأمول أن تتواصل هذه الفعاليات، كي يصبح هذا القانون بنوده المختلفة جزءاً من التنشئة الاجتماعية والفكرية والثقافة الإماراتية.

في ظل التظاهرات الساخنة ضد العملية السياسية في العراق.. هل سينجح حيدر العبادي في إجراء إصلاحات سياسية؟

تظاهر مئات الآلاف من العراقيين في بغداد وعدد من المحافظات العراقية؛ احتجاجاً على استئثار الفاسدين المالي والإداري، وانعدام الخدمات، في وقت اضطرت المرجعية الدينية الشيعية تحت ضغط الشارع إلى دعوة رئيس الوزراء، حيدر العبادي، إلى أن «يكون أكثر جرأة وشجاعة»، ويضرب بيد من حديد على أيدي السياسيين المفسدين، ومن يعثون بأموال الشعب؛ وهو أمر فسره مراقبون بأنه ضوء أخضر للعبادي لإجراء إصلاحات عاجلة في هيكل الحكومة لإنقاذ الموقف.



بيان فوري صدر عنه بالتزامه الكامل توجيهات المرجعية الشيعية العليا بتنفيذ خطة شاملة للإصلاح؛ فإن محللين يرون أن من الصعب على العبادي إجراء أي تغييرات في ظل النفوذ القوي لمراكز القوى الشيعية والميليشيات التابعة لإيران في هرم السلطة، وبخاصة أن المرشد الإيراني الأعلى، علي خامنئي، يشيد كثيراً بسياسة نوري المالكي، وقد دعا العبادي إلى الحدو حذوه.

وفي هذا السياق، فإن أسامة النجيفي، حمل، أمس السبت، أيضاً رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، المسؤولية الكاملة عن تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والخدمية التي يعانيها العراق، مطالباً العبادي بـ«العودة إلى مجلس النواب، وإعادة طرح الثقة بحكومته التي مضى عليها عام، ولم تتمكّن من تحقيق البرنامج الحكومي الذي طرحته؛ ويتضح من خلال المعطيات كلها أنها غير قادرة على تنفيذه»؛ وهذا ما يستدعي طرح الثقة بالحكومة من جديد، حتى لو وصل الأمر إلى إجراء انتخابات مبكرة جديدة، والعودة إلى الشعب، على حدّ قوله. ومن هنا، فإن من المستبعد أن تكون هناك محاولات من التيارات والأحزاب الدينية للالتفاف على التظاهرات، أو ركوب موجتها، وامتصاص غضبها بشتى الوسائل، ولاسيما أن المجلس الإسلامي الأعلى، برئاسة عمار الحكيم المقرب من إيران، دعا ممثلي كتلته من الوزراء إلى تقديم استقالاتهم للعبادي؛ كبادرة لدعم الإصلاح الذي تطالب به المرجعية الشيعية، وبخاصة أن هناك سخطاً شعبياً واتهامات لكتلته بالفساد وسرقة المال العام.

اللافت للانتباه في التظاهرات الغاضبة، التي خرجت في بغداد وفي محافظات الوسط والجنوب العراقي، أنها، لأول مرة، تبدو ذات طابع وطني ومدني بحت، وتضم جميع المكونات العراقية، خارج إطار الدين والمذهب، حيث إنه، بحسب ناشطين، لم تجرؤ الأحزاب الدينية على التأثير في أنواع الهتافات والشعارات الطائفية، كما كان يحصل في مرات كثيرة سابقة، وتركزت المطالب الجماهيرية على ضرورة «حلّ مجلس النواب ومجالس المحافظات فوراً، وإعادة صياغة الدستور المبني على المحاصصة الطائفية والعرقية، وتغيير نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي»، فضلاً عن محاسبة المفسدين من السياسيين الذين عبثوا بالمال العام وقاموا بإهدار مليارات الدولارات وسرقتها خلال فترة حكم نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي السابق، لدورتين متتاليتين، وبخاصة من قبل المحسوبين على التيارات الدينية الشيعية والسنية، حيث تقدّر مبالغ الدولة التي أهدرها المالكي بنحو 800 مليار دولار أمريكي.

ومن المهم الإشارة إلى أن الدوافع الرئيسية لخروج مئات الآلاف من المتظاهرين في بغداد والمحافظات الجنوبية هي انعدام الخدمات الرئيسية، والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، الذي يصل في معظم الأحيان إلى أكثر من 15 ساعة يومياً. لكن أسامة النجيفي، نائب رئيس الجمهورية العراقي، أكد في تعليقه على دوافع التظاهرات، أمس، أن «النظام السياسي في البلاد يكاد يكون هو السبب؛ لكونه بُني على أساس المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية بشكل كامل، بالإضافة إلى أن الدستور شرعن هو الآخر المحاصصة»، موضّحاً أنه «بات من الصعب الخروج من المحاصصة؛ لأنّ الفشل السياسي أدى إلى فشل إداري، وبالتالي انقسام مجتمعي أفقي وعمودي، وهو ما جعل الكرة في ملعب الشعب على صعيد تغيير هذه الطبقة في الانتخابات، أو تجديد الثقة لها؛ لأن الشعب هو الذي أوصل من يشكّوهم اليوم إلى السلطة بوساطة الانتخابات» على حدّ قوله. وبالرغم من أن العبادي طالب أعضاء حكومته بالنزول إلى الشارع لتفهّم مطالب المتظاهرين وتبليتها، ووعده في

«واشنطن بوست»: أهداف أوباما المرّة بشأن إيران

تثير سياسة أوباما تجاه إيران، والاتفاق النووي الذي حرص على إتمامه معها، الكثير من الشكوك حول سياسته تجاه الشرق الأوسط برمّته، وما يمكن أن تفضي إليه هذه السياسة مستقبلاً، مع استغلال إيران ثغراتها.



الاختيار يقتصر بشكل صارخ على «الدبلوماسية أو شكل من أشكال الحرب». ولكن هذا يمنح الإيرانيين نفوذاً هائلاً للسخرية من الاتفاق النووي، وإهانة أوباما نفسه.

ويقول الكاتب إن هجوم أوباما الحزبي بشأن الاتفاق يعكس وجهات نظره السياسية؛ حيث إن السياسة الخارجية لإدارته تجاه الشرق الأوسط كانت دائماً على الأقل جزئياً، ردّ فعل لعهد الرئيس السابق، جورج دبليو بوش؛ فقد اعتمدت سياسات بوش على الإكراه في بعض الحالات، وهو نهج رأى أوباما أنه خطأ؛ ومن ثمّ فإنه برغم إصدار تصريحات غامضة حول وجود الخيارات كافة على الطاولة، فقد أزال أوباما التهديد باستخدام القوة بشكل فعّال من سياسة منع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ وجادل مراراً وتكراراً بأن الأمريكيين سئموا الصراعات والحروب؛ ما أدى إلى السلبية في التعامل مع الأزمة السورية برغم سقوط 200 ألف قتيل، واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين؛ والانسحاب السريع من العراق الذي تطلّب عودة جزئية فيما بعد.

ويلفت الكاتب النظر في النهاية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تملك في الماضي سياسة تجاه إيران تقوم على مبدأ منع الانتشار النووي، وتشمل عقوبات اقتصادية صارمة وتهديدات حقيقية باستخدام القوة، لكن ما تملكه الآن هو سياسة قائمة على المشاركة الدبلوماسية. وتهديدات محتملة بإعادة فرض العقوبات الاقتصادية. ويستغل الإيرانيون هذا التحول بشكل كامل لملء الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة.

في هذا السياق، كتب مايكل جيرسون مقالاً نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، استهله قائلاً إن الحجّة الرئيسية التي يستخدمها الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، بشكل متكرّر للدفاع عن الاتفاق النووي الإيراني أصبحت مرّة ومبالغاً فيها للغاية إلى درجة تجعلها محلاً للسخرية؛ إذ إنه يتهم خصومه بالتطع إلى الدخول في حرب جديدة على غرار تلك التي تسببوا بقيامها في العراق، ومحاولة العثور على أرضية مشتركة مع المتشدّدين الإيرانيين الذين ينددون «الموت لأمريكا». وبعبارة أخرى، يرى أوباما أنه لا يوجد ما يميز منتقدي الاتفاق عن المتشدّدين الثيوقراطيين المتعطّشين للدماء. وبينما يردد أوباما ذلك، يحتفل النظام الإيراني بالاتفاق النووي عن طريق تحديّ بنوده، بمنع المفتشين الأمميّين من الوصول إلى المواقع العسكرية وكبار العلماء والمسؤولين العسكريين أيضاً. وهو ما يكشف في الوقت نفسه عن عجز إدارة أوباما عن تنفيذ الاتفاق بفاعلية، وتوجيه غضبها إلى المنتقدين في الداخل.

ويشير الكاتب إلى أن إدارة أوباما توصلت إلى الاتفاق عبر سلسلة من التنازلات المهينة حول عمليات التفتيش، ومساءلة إيران بشأن أنشطتها النووية السابقة، ورفع الحظر المفروض على الأسلحة التقليدية؛ ولذا فهي ترى أن من الأفضل الاستفتاء على حرب، كحرب العراق، بدلاً من السماح لـ«الكونجرس» بمراجعة العملية المحرّجة التي استخدمت لإبرام الاتفاق؛ فإذا استطاع أوباما تحويل تأييد الاتفاق إلى مسألة حزبية وأيديولوجية، سيمكنه إقناع عدد كافٍ من الليبراليين في «الكونجرس» بإنقاذ الاتفاق. ولا يُعدّ الجمهوريون الهدف الوحيد لهذه الاستراتيجية؛ فقد فاز أوباما بالترشح للرئاسة نيابة عن حزبه من خلال مهاجمته هيلاري كلينتون لتصويتها لمصلحة الحرب على العراق، ويحاول الآن تذكير الديمقراطيين المعتدلين في «الكونجرس» بأن القاعدة الليبرالية لن تكون سعيدة إذا تحدّوه. ويستخدم أوباما كذلك سياسة التحفيز من خلال إعلان الحاجة إلى الحفاظ على بقاء هذا الاتفاق؛ لأن

باحث أمريكي: المشكلات القانونية للحرب الإلكترونية أكبر بكثير مما كنا نعتقد

نشر موقع «ديفنس ون» تقريراً أعده بنجامين بريك، الباحث المتخصص في الشؤون الدولية في «مجلس العلاقات الخارجية»، محلل الشؤون الخارجية في «مكتب الاستخبارات والأبحاث» في وزارة الخارجية الأمريكية، تناول فيه التحديات القانونية التي قد تواجه الدولة في الدفاع عن نفسها في مواجهة هجوم إلكتروني تعرضت له.

طبيعة هذه «السيطرة الفعالة» على أرض الواقع؛ ولكن «محكمة العدل الدولية» قضت بأن انتهاكات القانون بالنزاع المسلح من قبل الأفراد لا يمكن أن تُعزى إلى دولة إلا إذا كان يمكن إثبات



أن هذه الدولة «أعطت تعليمات أو أجبرت» على القيام بعملية ما، ومن ثم فإن على الدولة الضحية أن تثبت أن الدولة العدو أمرت أو كانت لديها «سيطرة فعالة» على كل جوانب الهجوم الإلكتروني، وهو ليس بالأمر السهل. ورأى بريك أن التغلب على هاتين العقبتين القانونيتين يشكل تحدياً كبيراً للبلدان التي تسعى للرد على الهجمات الإلكترونية، فهذا العبء المزدوج يمكن أن يترك الدولة الضحية في حالة اختيار بين نتيجتين سيئتين: إما الاستجابة بالقوة بطريقة تعتبر غير شرعية في نظر المجتمع الدولي، وإما الاستجابة «بإجراءات مضادة غير قسرية» (عقوبات جنائية أو إجراءات دبلوماسية). وكلتا النتيجتين ستدعمان بشكل متزايد صورة الفضاء الإلكتروني باعتباره منطقة ينعدم فيها القانون.

ويحاول الخبراء المساهمون في «دليل تالين»، وهو دراسة ذات تأثير حول القوانين الدولية المطبقة في حالة نشوب حروب إلكترونية، إيجاد توافق في الآراء حول كيفية تطبيق قانون مسؤولية الدولة لاستخدام الوكلاء في عمليات الإنترنت. ولكن حتى ظهور فهم مشترك لمسؤولية الدولة في الفضاء الإلكتروني، فعلى الحكومات، بحسب بريك، أن تضع بنفسها (بشكل علني قدر الإمكان لضمان تسجيل سابقة) معياراً يعاقب على استخدام وكلاء للهجمات الإلكترونية ويحمّل الدول المسؤولية عن عواقب تلك الهجمات، إذ إن رفع السرية عن المعلومات ذات الصلة، والاستخدام المسؤول للإجراءات المضادة سيفعل أكثر بكثير مما تستطيع المحاكم والباحثون القانونيون فعله لتشكيل كيفية التعامل مع الإسناد والمسؤولية في الفضاء الإلكتروني.

استهل بريك التقرير بالإشارة إلى أن ادعاءات الخبراء بأنهم تمكنوا من حل قضية إسناد المسؤولية عن هجوم إلكتروني تعرضت له دولة ما، تتجاهل التحديات القانونية التي يمكن أن تحدّ من قدرة هذه

الدول على الاستجابة والتعامل مع هذا الهجوم، مشيراً إلى أن التحدي الأول يكمن في أن الدولة التي تتعرض لهجوم إلكتروني كبير ستواجه عبئاً كبيراً في إقناع الحلفاء بأن حجم الهجمات الإلكترونية وآثارها كان خطيراً بما يكفي لتحريك الحق في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة، موضحاً أن هذا الأمر ليس مهمة بسيطة، بالنظر إلى أن قواعد الأمم المتحدة تم سنّها قبل سبعة عقود، وأنه ما زال فقهاء القانون يناقشون كيفية تطبيق الدفاع عن النفس في الفضاء الإلكتروني. ويعترف مسؤولون أمريكيون بأن الوصول إلى توافق قد يكون تحدياً.

وأضاف بريك أنه حتى إذا استطاعت الدولة الضحية أن تحصل على إجماع بأن الحق في استخدام القوة دفاعاً عن النفس ينطبق في حالتها، فهناك مسألة قانونية ثانية قد تؤدي إلى تفاقم تحدي إسناد المسؤولية إلى أبعد من ذلك، فهل يمكن أن تُنسب تصرفات قام بها قراصنة ضد دولة ما إلى حكومة أخرى؟ ويجب بريك بأن السوابق القانونية تشير إلى أن عبء إثبات نسبة أعمال متسللين غير حكوميين إلى دولة ما سوف يكون كبيراً.

وأشار بريك إلى أنه في عام 2013، توصلت بعض القوى الإلكترونية الكبرى في العالم إلى إجماع على أن القانون ينطبق على شبكة الإنترنت، بما في ذلك مبادئ قانون مسؤولية الدولة. ومع ذلك، فإسناد تصرف ما إلى دولة بموجب هذا القانون الدولي، يحتاج إلى دليل واسع على سيطرة الدولة على القراصنة، فوفقاً لقانون مسؤولية الدولة، تُعدّ الدولة مسؤولة عن تصرفات الأفراد الذين يعملون تحت «سيطرتها الفعالة». ويناقش علماء القانون



روسيا والسعودية تبحثان آفاق التعاون الاقتصادي المشترك

العهد السعودي، وزير الدفاع، الأمير محمد بن سلمان آل سعود، لروسيا في يونيو الماضي. وأضافت الوزارة في بيان لها: «في هذا السياق، سيبحث لافروف والجبير المجالات الواعدة للتعاون الاقتصادي بين



قالت وزارة الخارجية الروسية إن الوزير، سيرجي لافروف، سينتظر خلال محادثاته مع نظيره السعودي، عادل الجبير، في موسكو يوم الثلاثاء المقبل، إلى ملفات التعاون الاقتصادي المشترك؛ وبزور وزير

البلدين، وفي مجال الاستثمار، وزيادة التنسيق في أسواق الطاقة العالمية، بالإضافة إلى خطوات محدّدة للتعاون في مجال الطاقة النووية السلمية، والزراعة، والهندسة المدنية، وموضوعات أخرى». ويشار إلى أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، كان قد التقى ولي ولي العهد السعودي، منتصف يونيو الماضي، على هامش فعاليات «منتدى سان بطرسبورج الاقتصادي الدولي».

الخارجية السعودي، عادل الجبير، الثلاثاء المقبل، وستركز محادثاته مع المسؤولين الروس على تفعيل التسوية السورية، ومبادرة موسكو الخاصة بإنشاء تحالف إقليمي لمواجهة تنظيم «داعش» الإرهابي. ووفقاً لـ«الخارجية» الروسية؛ فإن الوزيرين سيستغلان هذا اللقاء لبحث مسألة تنفيذ اتفاقيات التعاون الاقتصادي الروسي-السعودي، التي جرى التوصل إليها خلال زيارة ولي ولي

تراجع كبير في الفائض التجاري للصين

أعلنت إدارة الجمارك الصينية، أمس، أن الفائض التجاري للصين تراجع بنسبة 10% على مدى عام في يوليو الماضي؛ ليلج نحو 263 مليار يوان (43.1 مليار دولار) ما يعزّز القلق على ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وقالت الإدارة، في بيان بموقعها الإلكتروني، إن الصادرات انخفضت 8.9% بالوتيرة السنوية إلى 1.19 تريليون يوان، بينما انخفضت الواردات بنسبة 8.6% إلى 930.2 مليار يوان.

وتشكل الصادرات جزءاً أساسياً من النمو الاقتصادي للصين، بينما يدل تراجع الواردات على ضعف الطلب الداخلي. ونقلت وكالة «بلومبيرج» عن لي مياوتشيان، الاقتصادي في مجموعة «بوكون إنترناشيونال هولدينجز» في بكين، أن «سعر اليوان ارتفع مقابل اليورو، وهذا يضر بصادرات الصين إلى أوروبا».



وكان الاقتصاد الصيني سجّل نمواً نسبته 7.4% العام الماضي، وهو الأدنى منذ عام 1990؛ وقد سجّل تباطؤاً أكبر هذه السنة؛ إذ بلغ 7% في كلٍّ من الفصلين الأول والثاني من السنة.

«إي. أون» تبيع محطات كهرومائية في إيطاليا

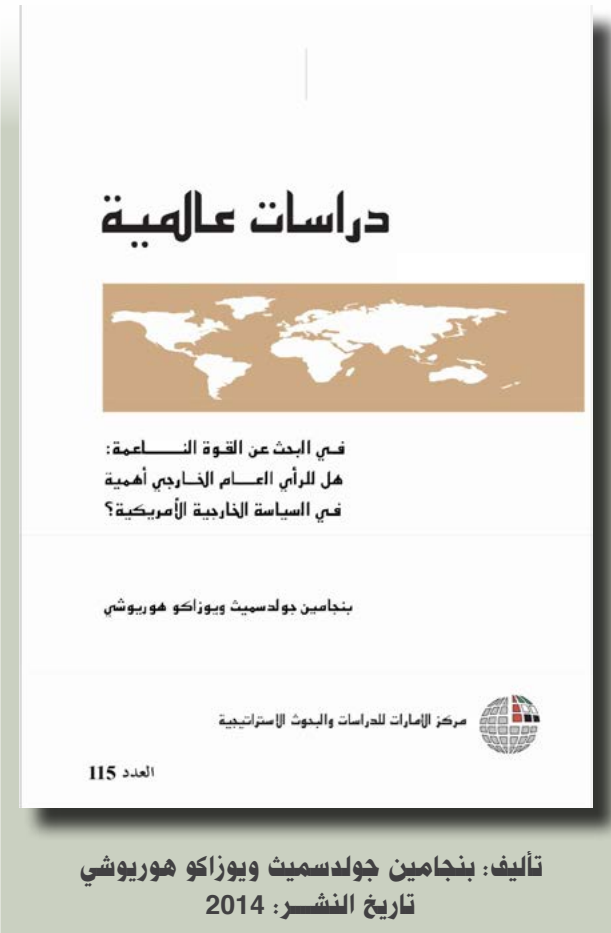
تعتمد مجموعة «إي. آر. جي» الإيطالية للطاقة شراء محطات الطاقة الكهرومائية الإيطالية، التابعة لشركة «إي.



أون» الألمانية للمرافق، مقابل نحو 950 مليون يورو (مليار دولار) لتوسّع استثماراتها في مجال الطاقة المتجدّدة التي تتكون في أغلبها من

مزارع رياح. وجرى طرح مجمع «تيرني» الكهرومائي المملوك لمجموعة «إي. أون»، الذي يمتلك طاقة توليد 527 ميجاوات، وينتج نحو 1.4 تيراوات/ ساعة من الكهرباء في العام للبيع، أواخر عام 2013، إلى جانب أصول أخرى في البلاد. وتقوم مجموعة «إي. آر. جي»، حالياً، بتشغيل مزارع رياح في أوروبا بطاقة إجمالية 1.38 جيجاوات، بينها 1.1 جيجاوات في إيطاليا، بالإضافة إلى محطة حرارية تعمل بالغاز في صقلية بطاقة 480 ميجاوات. ومن خلال عملية الاستحواذ، التي ينسجم سعرها البالغ مليار يورو، ستستمر شركة تكرير النفط السابقة في المضي نحو التحول إلى شركة متخصصة بمجال الطاقة المتجدّدة. كما أن عملية الاستحواذ ستسمح بتحسّن كبير في نتائجها الاقتصادية، وتحقيق سيولة على المدى المتوسط.

في البحث عن القوة الناعمة: هل للرأي العام الخارجي أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية؟



تستمد هذه الدراسة إطارها المفاهيمي الأساسي من مصطلح «القوة الناعمة» soft power الذي صاغه بعض الباحثين في العلاقات الدولية، وهو اصطلاح يرى أن القوة الناعمة هي «القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإغراء بدلاً من الإكراه أو دفع الأموال، فهي تتعلق باستقطاب التعاون من طرف الآخرين»، وفي ظل ما حققه هذا المفهوم من انتشار واسع بين صفوف الأكاديميين والمثقفين، وبعض صناعات السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة، فهل «للقوة الناعمة» أهمية في العلاقات الدولية؟

تحاول الدراسة الإجابة عن هذا السؤال من خلال الاستطلاعات الدولية التي شملت ثماني وخمسين دولة، مقرونة بالمعلومات حول قراراتها المتعلقة بالسياسات الخارجية عام 2003، وهو عام حاسم بالنسبة إلى الولايات المتحدة خلال فترة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وعلى الرغم من الجاذبية البديهية أو الخطابية التي يتمتع بها هذا المفهوم، فإنه لم تظهر إلا أدلة منهجية قليلة على أن القوة الناعمة تؤثر فعلاً في العلاقات الدولية؛ ولهذا تسعى هذه الدراسة لتقديم إسهامات جديدة وجبهة في تهذيب نظرية القوة الناعمة وفحصها التجريبي المنهجي. ويتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحسين فهم الظروف التي يمكن أن تكون في ظلها للقوة الناعمة عواقب سياسية «صلبة»؛ أي خيارات سياسية خارجية يمكن تحديدها ويمكن الربط بينها تجريبياً وبين التصورات على المستوى الجماهيري.

وتركز الدراسة كذلك على ركن مهم يتمثل في آراء الجمهور في الدول المستهدفة؛ فيما يخص السياسة الخارجية لدولة أخرى، والتي تعد عنصراً حاسماً بالنسبة إلى الدولة التي تسعى إلى استخدام قوتها الناعمة للتأثير بشكل مناسب في نتائج السياسات؛ فالقوة الناعمة في العلاقات الخارجية تتجلى في الآراء التي يحملها الجمهور العام في دولة معينة حول السياسة الخارجية لدولة أخرى.

ومن خلال هذا التركيز النظري تطوّر هذه الدراسة مجموعة من التوقعات القابلة للاختبار، حول كون السياسة الخارجية ذات أهمية فعلية للنتائج على الصعيد الدولي أو لا. وإذا كانت كذلك، فمتى يمكن أن تكون هي الأكثر أو الأقل فاعلية؟

أما على المستوى التجريبي، فيتضح من خلال نتائج البحث أن الرأي العام الخارجي له تأثير مهم وكبير حتى بعد التحكم في مجموعة من عوامل القوة الصلبة المختلفة. وللرأي العام الخارجي كذلك آثار ملحوظة، وإن كانت صغيرة، في السياسة العامة تجاه المحكمة الجنائية الدولية، وفي قرارات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهي أمور تدعم المنطلقات النظرية الدقيقة حول القوة الناعمة؛ فمن المؤكد أن الرأي العام حول

المخولين دستورياً بالموافقة على أي وجود لقوات أجنبية، اختاروا في نهاية المطاف الإصغاء إلى صوت الرأي العام، وليس إلى رأي القيادة الحكومية.

وبخلاف الدراسات الحالية التي تركز حصراً على العلاقة بين الرأي العام والسياسة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تأكيد أهمية الرأي العام فيما يتعلق بعواقب السياسات خارج الولايات المتحدة، وهي مسألة قلماً حظيت بالدراسة. فالرأي العام حول السياسة الخارجية الأمريكية في الواقع يبدو أنه ذو أهمية عندما تتخذ الدول قرارات حول قضايا ذات أهمية للولايات المتحدة. ويعد تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية كبيراً وقوياً على نحو خاص، إذا كانت قضية محددة تتعلق بالسياسة الخارجية بارزة ومهمة بالنسبة إلى الجماهير. ويبدو أن القادة بالفعل يهتمون بمواقف شعوبهم عندما يدرسون قراراتهم، مثل إذا ما كانوا سيرسلون قوات إلى أماكن يتعرضون فيها للأذى؛ الأمر الذي يمكن أن يسبب كثيراً من القلق والمعارضة الشعبين.

وتفيد نظريات العلاقات الدولية بأن وجود أجندة عبر وطنية للدولة يمثل مصدراً مهماً لتحصيل القوة والنفوذ في العلاقات الدولية.

وعلى الرغم من أن القدرات العسكرية لها بالتأكيد فائدة في مجال مكافحة الإرهاب العالمي، فإن الولايات المتحدة غالباً ما قامت باختبار الحدود الخارجية لفائدة القوة العسكرية، منذ أن شنت الحرب في أفغانستان عام 2001. وحتى في حالة الرجحان الكبير للقضية الأحادية في القدرات العسكرية كانت الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن استخدام السيطرة على النتائج في كثير من المناطق الرئيسية، برغم أن إدارة باراك أوباما يبدو أنها قد ركزت على القوة الناعمة أكثر مما فعلته الإدارة التي سبقتها، وأنها كانت أقدر على توليد صورة إيجابية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي.

وباختصار، فإن هذه الدراسة لا تشير إلى أن «القوة الناعمة» توفر خطابة بلاغية جذابة للقادة أو عبارة رنانة للمعلقين فحسب، بل تؤكد أن لها تأثيرات مهمة في العلاقات الدولية أيضاً.

السياسة الخارجية الأمريكية في الدول الأجنبية، يؤثر في سياسات هذه الدول تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

وتشير الأدلة إلى وجود تأييد أولي لفرضيات هذه الدراسة حول التأثير السببي للرأي العام بشأن السياسة الخارجية الأمريكية في خيارات الدول، حين نأخذ الحرب في العراق بقيادة أمريكية كنموذج من عناصر الدراسة؛ فكما في حالتي بلغاريا وتركيا، كانت لدى قيادتي البلدين حوافز استراتيجية قوية لدعم الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، وعبرتاً علناً عن رأيهما. وكانت قيادة بلغاريا على وجه التحديد، تأمل أن تتم ترجمة المشاركة في حرب العراق إلى دعم أمريكي لقبولها ضمن حلف «الناتو».

وكان القادة الأتراك يأملون في دور رئيسي في تحديد نظام ما بعد الحرب في منطقتهم، ولاسيما بشأن منع الأكراد العراقيين من الاتجاه نحو الاستقلال، وتعزيز الروابط التقليدية الوثيقة للمؤسسة العسكرية التركية القوية النفوذ مع حليفها الناتو. كما كانوا يتوقعون أيضاً دعماً مالياً بقيمة 26 مليار دولار وعدتهم به الولايات المتحدة الأمريكية مقابل استخدام قاعدة جوية وتسهيلات أخرى.

لكن على الرغم من هذا التشابه في ميل القادة إلى تقديم الدعم للولايات المتحدة الأمريكية، فقد سلكت هاتان الدولتان مسارين مختلفين: ففي الوقت الذي استطاعت بلغاريا المضي في تنفيذ قرارها بإرسال قوات إلى العراق، تلقى البرلمانيون الأتراك من عامة الشعب يوماً مئآت الرسائل النصية؛ مفادها: «قولوا لا للحرب».

وأخيراً، في الأول من مارس 2003، فاجأت الجمعية الوطنية التركية الولايات المتحدة الأمريكية وكثيراً من دول العالم، حينما رفضت تصديق قرار الحكومة التركية السماح للولايات المتحدة باستخدام تركيا قاعدةً لجبهتها الشمالية كجزء من التدخل الأمريكي في العراق، برغم أن الولايات المتحدة عرضت رزمة مالية ضخمة، ووافقت على المشاركة التركية في شمال العراق، بما في ذلك إمكانية نشر أربعين ألف جندي من القوات التركية هناك؛ فعلى الرغم من مواقف القادة والاتفاقات الأولية بين الحكومة التركية والولايات المتحدة الأمريكية، فإن المشرعين الأتراك